

المنهج التاريخي بديل التجربة في مجال العلوم القانونية

سميرة عدوان⁽¹⁾

(1) أستاذ محاضر "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد

الرحمان ميرة، بجاية.

البريد الإلكتروني: samira.adouane@univ-bejaia.dz

الملخص:

يُعتبر المنهج التاريخي من أهم المناهج المستخدمة في مجال العلوم القانونية والاجتماعية والذي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية بالتحليل والتفسير والتركيب للأحداث المسجلة في الوثائق التاريخية بهدف إعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة نظريات وقوانين عامة، ونتيجة ذلك فإن تطبيق المنهج التاريخي يتطلب توفر عدة اعتبارات وشروط على الباحث إدراكها ومن بينها الموضوعية والدقة والكفاءة والمهارة العالية في عملية نقد وتقييم الوثائق التاريخية والتي هي بمثابة تجريب.

لهذا حاولنا في بحثنا هذا تبيان كيف يمكن تطبيق المنهج التاريخي كمنهج علمي له مبادئه وشروطه، وكيف يمكننا من خلاله الاستفادة من التجارب والحقائق الماضية في مجال العلوم القانونية؟

الكلمات المفتاحية:

المنهج التاريخي، بديل التجربة، الحقائق والتجارب الماضية، العلوم القانونية.

تاريخ إرسال المقال: 2024/11/28، تاريخ قبول المقال: 2024/12/17، تاريخ نشر المقال: 2024/12/21

لتهميش المقال: سميرة عدوان، "المنهج التاريخي بديل التجربة في مجال العلوم القانونية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 02، السنة 2024، ص 509-529.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: سميرة عدوان، adouansamira@gmail.com

The historical method as an alternative to experimentation in the legal sciences field

Abstract :

The historical method is one of the most important methods used in the fields of legal and social sciences. It involves researching and discovering historical facts through the analysis, interpretation, and synthesis of events recorded in historical documents, with the goal of providing scientific explanations and predictions as theories and general laws.

The historical method requires several considerations and conditions that the researcher must master, such as objectivity, accuracy, and great skill of critiquing and evaluating historical documents.

Therefore, in this study, we sought to demonstrate how the historical method can be applied as a scientific process with its principles and conditions. We also explored how it can allow us use of experiences and past facts in the field of legal sciences.

Keywords :

Historical method, Alternative to experimentation, Past facts and experiences, Legal sciences.

La méthode historique comme alternative à l'expérimentation dans le domaine des sciences juridiques

Résumé :

La méthode historique est l'une des méthodes les plus importantes utilisées dans les domaines des sciences juridiques et sociales, elle consiste à rechercher et à découvrir des faits historiques par l'analyse, l'interprétation et la synthèse des événements enregistrés dans les documents historiques, dans le but de fournir des explications et des prévisions scientifiques sous forme de théories et de lois générale. Par la conséquence, la méthode historique nécessite plusieurs considérations et conditions que le chercheur doit métrise, telles que l'objectivité, la précision, et une grande habileté dans le processus de critiques et d'évaluation des documents historique,

Ainsi, dans cette étude, nous avons cherché à démontrer comment la méthode historique peut être appliquée en tant que procédé scientifique avec ses principes et conditions. Nous avons également exploré comment elle peut nous permettre de tirer parti des expériences et des faits passés dans le domaine des sciences juridiques.

Mots clés :

Méthode historique, Alternative à l'expérience, Expériences et Faits passées, Sciences juridiques.

مقدمة

يُعتبر المنهج التجريبي أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة واكتشافها كونها تقوم على الخبرة العملية أي التجربة العلمية. لكن إذا كانت التجربة العلمية ضرورية في مجال العلوم الطبيعية، فإنه يصعب استخدامها في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية لهذا كان بديلها المنهج التاريخي باستخدام التجربة النظرية لا العملية¹.

إن المنهج التاريخي هو بديل التجربة في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية كونه يشبه طريقة البحث في العلوم التجريبية، إذ أصبح المؤرخ والباحث بصفة عامة لا يكتفي بمجرد وصف الحوادث والحقائق الماضية وتتابعها بل يحاول أيضاً الكشف عن العناصر الجوهرية في النظم الاجتماعية والقانونية وحتى السياسية بهدف الوقوف على العلاقة السببية بين الحوادث الماضية، كما صار المؤرخ المحقق لا يعتبر خبراً مقبولاً إلا إذا نقده وفحصه وقارن بين مختلف رواياته للوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصي بقدر الإمكان. وبالتالي أصبح المنهج التاريخي يلعب دوراً حيوياً وهاماً إذ يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والنظريات والفلسفات والأفكار والقواعد القانونية والتنظيمية ثم الاستفادة منها، ونظراً لهذا الدور الفعال للمنهج يمكننا أن نتساءل عن كيفية استخدام المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية خاصة من أجل استعادة الحقائق والتجارب الماضية ثم الاستفادة منها؟ حاولنا الإجابة على ذلك من خلال التعريف بالمنهج والشروط الواجب توافرها فيه لتطبيقه (المبحث الأول)، ثم عن كيفية استرجاع الحقائق والتجارب الماضية من أجل الاستفادة منها (المبحث الثاني).

¹ فالتجربة بالمعنى العام هي "كل خبرة يكتسبها الإنسان عملياً أو نظرياً، كما يُقصد بها في المعنى الخاص، التداخل بالنظر والفحص في مجرى الظواهر للكشف عن فرض أو التحقق من صحته". اطلع في هذا الشأن على: محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص 107. ثم يجب الإشارة إلى أن المنهج التاريخي ليس الوحيد الذي يعتبر بديلاً للتجربة لأن المنهج المقارن أيضاً يعتبر كذلك، وهناك دراسة على هذا الموضوع، لهذا ارتأينا دراسة المنهج التاريخي لوحده، اطلع على: بعطيش يوسف، "المنهج المقارن في العلوم الإنسانية بديلاً عن المنهج التجريبي"، مجلة أبحاث، مجلد 7، عدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص.ص 283-294.

المبحث الأول: المنهج التاريخي كبديل للتجربة من خلال الاستفادة من التجارب والحقائق الإنسانية الماضية

يَتكوّن التاريخ من وقائع زمنية غير قابلة للإعادة لأنّ الزّمان يسير قدما دون إعادة أو تراجع، ومهمة علم التاريخ هي القيام بوظيفة مضادة لسير الزمن تتمثل في استعادة أحداث الماضي استعادة ذهنية لاستقراءها واستخراج عبرها وإفادة الحاضر والمستقبل بمعارف الماضي وأسراره، كون أن الماضي حقل من التجارب يُمكن الاستفادة منها، ولن يكون ذلك إلا باستخدام المنهج التاريخي (المطلب الأول)، ثمّ إنّ استرداد أحداث من الماضي ليس بالأمر السهل يشترط اعتبارات خاصة سواء ما يتعلّق بالباحث التاريخي وبالمنهج والبحث المتّبع (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعريف بالمنهج التاريخي كبديل للتجربة

عرف المنهج التاريخي عدّة تعريفات لا تختلف في كونها عبارة عن أحداث وقعت في الماضي والعمل على استعادتها، نتيجة ذلك عرّف بالمنهج الاستردادي² (الفرع الأول)، وإنّ بتعريفنا للمنهج التاريخي يُمكن استخلاص أهم الخصائص التي تميّزه عن غيره من المناهج (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي عدّة تعريفات، لهذا سوف نحاول تبين مختلف هذه التعريفات التي تتمحور ما بين التعريف العام (أولا) والتعريف الخاص (ثانيا).

أولا: التعريف العام للمنهج التاريخي

من بين التعريفات المقدمة للمنهج التاريخي أنّه ذلك المنهج الذي يستخدمه الباحثون لتشوّقهم لمعرفة الوقائع والأحداث التي جرت في الماضي³، ويُمكن تعريفه أيضا بأنه إعادة استرجاع أحداث تاريخية وتسليط

² خروج أحمد، المناهج العلمية وفلسفة القانون، مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى، ليسانس حقوق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص30.

³ - بوحوش عمار، الذنبيات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص103.

الضوء عليها بالدراسة التحليلية والمقارنة النقدية، وهي عملية عقلية تجري في الحاضر حول أحداث ماضية لا سبيل لاسترجاعها إلا بطريقة ذهنية⁴.

كما عُرِفَ المنهج التاريخي بأنه الأسلوب أو الطريقة التاريخية التي من شأنها العمل على تحليل وتفسير الحوادث والوقائع الماضية التاريخية كأساس لمعرفة وفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل⁵.

المنهج التاريخي إذن عملية عقلية تدور حول دراسة تاريخ الإنسان وفهم طريقة تفكير الماضيين ومعاشهم وعلاقاتهم وما تخضع له الأحداث الماضية من قوانين وتفاعلات وأسباب ونتائج تلك الأحداث واستخراج العبر والقواعد والنظريات لنطبقها في حياة الأفراد والمجتمعات للاستفادة من إيجابيات الماضي واجتنباب غيوبه⁶. بهذا نفهم أنّ المنهج لا تقف فائدته على فهم أحداث الماضي فقط وإنما تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشكلات الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل⁷.

إذن هناك علاقة وطيدة بين التاريخ والمنهج التاريخي، فالتاريخ بالمعنى العام دراسة الماضي، أمّا المعنى الخاص هو البحث في حياة وأحوال البشر الماضية، في حوادثهم ووقائعهم، وظواهر حياتهم⁸.
لقد عرّف ابن خلدون التاريخ⁹ على أنه: "خبر عن الاجتماع الإنساني، الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة هذا العمران من الأحوال وما ينشأ من ملك ودول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم

⁴ راجع في هذا الشأن تومي أكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، برتي للنشر، الجزائر، 2019، ص 102.

⁵ حسين فريجه، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 182.

⁶ تومي أكلي، مرجع سابق، ص 102.

⁷ حاتم أبو زائدة، مناهج البحث العامي، الطبعة الثانية، بشاط، د ب ن، 2018، ص 95.

⁸ تخونني أسماء، منهجية البحث العلمي، الطبعة الأولى، منشورات الدار الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2023، ص 70.

⁹ التاريخ في اللغة معناه "الاعلام بالوقت، وعندما يقال أرخت الكتاب وورخته معناه بيّنت وقت كتابته وقيل: التاريخ تعريف الوقت، والتاريخ مثله، وقيل: اشتقاق أرخت وورخت من الأرخ وهو شيء حدث.

أمّا في الاصطلاح، التاريخ هو "التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال، وهو تفسير للحوادث والاهتداء إلى الروابط الظاهرة والخفية التي تجمع بين شتاتها، وتجعل منها وحدة متماسكة الحلقات، متفاعلة الجزيئات ممتدة مع الزمن والبيئة، امتداد الكائن الحي في الزمان والمكان". للتفصيل في هذا الشأن، اطلع على: المرجع نفسه، ص 71. كما عرّف عادل حسن غنيم التاريخ على أنه: "المصدر الرئيسي للمعرفة الانسانية، وهي تلك الرحلة الخالدة التي تتضمن وتحتوي بين دفتيها جميع التطورات الاجتماعية

من الكسب والمعاش، والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال". وحسب هذا التعريف فإن التاريخ لا يقتصر على دراسة الحروب والحوادث الماضية، بل هو الذي يبحث في جميع ظواهر الحياة الماضية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وحتى الدينية، وإن كانت فنية أم فكرية، أما المنهج التاريخي يسجل ويصف الأحداث والوقائع التي حصلت في الماضي كما في علم التاريخ، ثم يفسرها ويحللها ويزيد عليها بأن يصل إلى تفسيرات وتعميمات تساعدنا على تفسير الماضي وفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل¹⁰.

ثانياً: التعريف الخاص بالمنهج التاريخي

هذا التعريف يمتاز بنوع من الدقة والتحديد لمعنى المنهج التاريخي، ويفيد على أنه عبارة عن عملية وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والاعتماد عليها في تكوين النتائج وحقائق جديدة، وتقديم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية¹¹.

هناك أيضاً من التعريفات التي تتميز بالدقة في حصر مراحل المنهج التاريخي، وهو التعريف الذي قدمه عمار عوايدي بأنه: "مجموعة من الطرق والتقنيات التي يتبعها ويأخذ بها المؤرخ والباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وهو إعادة بناء الماضي بكل تفاصيله وزواياه كما كان عليه في ذلك الزمان وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوماً للتطور والتكامل مع تطور المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها"¹².

والاقتصادية والسياسية التي مرت بها البشرية منذ أن قدر للإنسان أن يترك آثاره على الأرض حتى تنتهي الدنيا وما عليه". اطلع على: عادل حسن غنيم، جمال محمود هجر، في منهج البحث التاريخي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص21. وانظر في هذا الشأن أيضاً: بصال مالية، منهج البحث التاريخي، مجلة دراسات، المجلد 11، عدد 2، جامعة بشار، 2022، ص14.

¹⁰ حسين علي جبر الساعدي، المنهج التاريخي عند جواد علي (دراسة تحليلية نقدية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، المجمع التعليمي العالمي للإمام الخميني لمنح شهادة الدكتوراه، قسم تاريخ الحضارة الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، إيران، 2019، ص23.

¹¹ حسين فريجه، مرجع سابق، ص128.

¹² عوايدي عمار، مناهج البحث وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص259.

تعريف آخر للمنهج التاريخي: "هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثمّ تمحيصها وأخيرًا تأليفها، ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة".

بذلك يُمكن القول أنّ المنهج التاريخي هو المنهج الذي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية بالتحليل والتركيب للأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق التاريخية يهدف إلى إعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبياً¹³.

الفرع الثاني: خصائص المنهج التاريخي

من خلال التعريفات السابقة للمنهج التاريخي نستخلص أهم خصائصه المتمثلة في أنّه إعادة لبناء الحدث التاريخي (أولاً) باتباع طرق وإجراءات خاصة (ثانياً) ما يجعله منهج عقلي علمي وواقعي (ثالثاً)، هدفه التوصل إلى بناء قواعد ونظريات للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل (رابعاً).

أولاً: المنهج التاريخي إعادة لبناء الحدث التاريخي بكل تفاصيله

يُقصد بذلك إعادة الحدث التاريخي كما كان عليه في زمانه ومكانه وتفاعلاته، وأن يدرس كل ما له علاقة بالحدث سواء كانت أقوالاً أو أفعالاً أو وثائق مكتوبة، أو وثائق مادية وغيرها.

ثانياً: المنهج التاريخي يكون باتباع طرق وإجراءات وشروط خاصة

لإعادة بناء الحدث التاريخي بكل تفاصيله باستخدام المنهج التاريخي يشترط تتبّع مجموعة من الإجراءات والمراحل من طرف الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية، التي تبدأ من تحديد المشكلة أو الموضوع محل البحث ثمّ جمع وحصر الوثائق والعمل على نقدها وهي أهم مرحلة في المنهج وأصعبها

¹³ فريجه حسين، مرجع سابق، ص 183. المنهج التاريخي هو محاولة للإجابة عن خمسة أسئلة أساسية وهي: أربعة أسئلة تتعلق بالتحري في الحقائق، أمّا خامسها يتعلق بالتفسير والتعليل، وتتمثل هذه الأسئلة في: من، ماذا، متى، أين، لماذا، أو بتعبير آخر، من الفاعل؟ ما الفعل؟، متى وأين حدث، لماذا؟، بالإضافة إلى هذه الأسئلة التي تتعلق بشؤون الماضي، فهناك أيضاً من المؤرخين من يوجّه السؤال نحو المستقبل، والمؤرخ الناجح والموفق هو من يطرح السؤال لماذا؟ وإلى أين؟. اطلع في هذا الشأن: عبد الله طه عبد الله السلمان، منهج البحث التاريخي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص 16. ولمزيد من الشرح عن هذه التعريفات اطلع أيضاً على: براهيم محمد، "نسبية المنهج التاريخي بين أهمية الخطوات وسلبية النتائج"، رؤى تاريخية لأبحاث والدراسات المتوسطة، مجلد 2، عدد 1، جامعة يحي فارس لمدينة، 2021، ص.ص 3-5.

كونها تحتاج إلى الكفاءة والمهارة والدقة العالية إلى آخر مرحلة وهي تركيب وإعادة صياغة الأحداث بطريقة مرتبة ومنسجمة حسب المكان والزمان¹⁴.

ثالثاً: المنهج التاريخي منهج عقلي علمي واقعي

لأن موضوع المنهج التاريخي الأحداث التاريخية في زمانها ومكانها وتفاعلاتها داخل المجتمع بتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية علمية دقيقة، كما أن قواعده وطرائقه وتقنياته قابلة للتطور وبالتالي الاستفادة من المعرفة العلمية ومناهجها¹⁵.

رابعاً: المنهج التاريخي هدفه التوصل إلى بناء قواعد ونظريات للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل فالمنهج التاريخي لا يتوقف دوره على مجرد استرجاع الأحداث الماضية، وإنما يعتمد على دراسة هذه الأخيرة من أجل فهم حقيقتها في وقتنا الحالي، ثم الوصول إلى بناء نتائج وقوانين وقواعد نعملها ونستخدمها من أجل التنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً، وبالتالي تفادي الوقوع في أخطاء الماضي، وإن لم نستطع التوصل إلى ذلك على الأقل تطوير صورة متكاملة واضحة للحاضر من خلال الفهم الصحيح للماضي¹⁶.

المطلب الثاني: اعتبارات تطبيق المنهج التاريخي

في حقيقة الأمر هناك عدة اعتبارات لتطبيق المنهج التاريخي، لأن الدراسة التاريخية لا تتوقف على مجرد جمع الوثائق والمعلومات والبيانات بل تتطلب بعض المهارات والاعتبارات التي ينبغي على الباحث إدراكها وتوفرها من أجل تطبيق المنهج التاريخي كمنهج علمي. ويمكن لنا حصر هذه الاعتبارات في نوعين، اعتبارات تتعلق بالوثيقة محل الحدث التاريخي (الفرع الأول) وأخرى تتعلق بالباحث التاريخي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: اعتبارات موضوعية

تتمثل في تلك الشروط التي يجب توفرها في الوثائق العلمية التي تحتوي على الحقائق والوقائع محل البحث، ومن بين أهمها نجد:

¹⁴ للتفصيل في هذه المراحل: راجع كرو العزاوي رحيم يونس، مقدمة في منهج البحث العلمي، سلسلة المنهل في العلوم التربوية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص.ص 82-85. أيضاً راجع فريجه حسين، مرجع سابق، ص.ص 183-193. أمّا فيما يتعلق بالمرحلة الثانية وهي مرحلة جمع وحصر ونقد الوثائق ستكون محل تفصيل في المطلب الأول من المبحث الثاني.

¹⁵ تومي أكلي، مرجع سابق، ص.103.

¹⁶ تخونوي أسماء، مرجع سابق، ص.72.

- كأول شرط أساسي فبدونه لا يُمكن استخدام المنهج التاريخي، هو ضرورة تأكد الباحث من توفر مصادر كافية قبل الشروع في عملية البحث، لأنه لا تاريخ بدون مصادر، كما لا يُمكن للباحث أن يكتب دون الرجوع إلى المصادر ليستقي منها المادة الأولية التي تزوده بالنصوص الكفيلة بكتابة متن البحث¹⁷.
- كل الحقائق والوقائع والأحداث التي يتحصل عليها الباحث لا يجب عليه أن يأخذها كغاية في حد ذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة يستعين بها للوصول إلى نتائج قائمة على التحقيق والتفسير والإثبات، لهذا يجب أن ينظر إليها ويتم ربطها بعصرها والتي أثرت فيها، وبصيغة أخرى، لا يجب النظر إليها بصورة منعزلة عن عصرها¹⁸.
- الوقائع التاريخية لا يُمكن إعادتها والتأكد من صحتها، لهذا نجد أن الباحث يلجأ إلى الوثائق العلمية من سجلات وآثار وروايات ومشاهدات، وكلها تحتاج إلى معايير دقيقة للتحقق من صحتها وصدقها سواء في الشكل أو في المضمون¹⁹.
- هناك العديد من الأسباب في تفسير الظواهر التاريخية، ما يتطلب على الباحث عدم إعماده على بعض أو أهم هذه الأسباب والظروف التي تؤثر فيها، بل يجب الأخذ بكل ما يرتبط بها ويتفاعل معها²⁰.
- هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه تطبيق المنهج التاريخي أكثر من البحوث الطبيعية أين يستعمل المنهج التجريبي، كما لا يُمكن للباحث التاريخي أن يصل إلى نفس الدقة التي يصل إليها الباحث الطبيعي، لطبيعة الظاهرة محل البحث، لأن الباحث الطبيعي يتعامل مع مادة يُمكن له ضبطها وقياسها على عكس الباحث التاريخي أين يتعامل مع أحداث سابقة من الصعب السيطرة والتحكم فيها، كما لا يُمكن إعادتها تحت نفس الظروف²¹. لهذا، لصحة وصدق الوقائع التي يتحصل عليها الباحث التاريخي كما قلنا سابقاً أن يستعين بأسلوب النقد الداخلي والخارجي المُحكم لهذه الوثائق التي تتضمن وقائع تاريخية، وهي الوسيلة الوحيدة التي يُمكن الاعتماد عليها وهي بمثابة التجريب، وسوف نأتي بنوع من التفصيل في هذا الأسلوب،

¹⁷ حسين علي جبر الساعدي، المنهج التاريخي عند جواد علي (دراسة تحليلية نقدية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، المجمع التعليمي العالمي للإمام الخميني لمنح شهادة الدكتوراه، قسم تاريخ الحضارة الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، إيران، 2019، ص88.

¹⁸ كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص80.

¹⁹ وهذا ما سنحاول تبينه في المطلب الأول من المبحث الثاني.

²⁰ كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص80.

²¹ المرجع نفسه، ص81.

هناك من القواعد والمبادئ أيضًا من شأنها أن تساعد على عملية تفسير الوثائق منها²²:

- عدم الاكتفاء بوثيقة واحدة أو بمصدر واحد ولو كان قاطع الدلالة، إنما يجب دائما الأخذ بمصادر أخرى للتأييد،
- الاعتراف بالوثيقة التاريخية اعترافاً نسبياً، فقد تكون دليلاً كافياً في نقطة ولا تعتبر كذلك في نقطة أخرى،
- الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية تعتبر مقبولة،
- اعتماد الباحث أكثر على المصادر الأولية، بمعنى آخر كلما اعتمد أكثر على المصادر الثانوية كلما كان بحثه أقل يقينية أو أن تزداد احتمالات عدم الدقة في بحثه²³.

الفرع الثاني: اعتبارات شخصية

هذه الاعتبارات تتعلق بالباحث التاريخي بحد ذاته أثناء إجرائه للبحث التاريخي، المتمثلة في:

- التأكد من صحة الوقائع الماضية التي لا يمكن إخضاعها لا للتجربة ولا للملاحظة المباشرة، وأن يكون الباحث دقيقاً وأن يتمتع بالأمانة الفكرية وعدم التحيز لا تحيزاً شخصياً ولا عنصرياً ولا عقائدياً،
- باعتبار أن الباحث التاريخي لا يستطيع إعادة الواقعة التاريخية مرة أخرى بنفس المحتوى والأسلوب الذي حدثت فيه في الماضي، فإنه يمكن للباحث أن يعتمد على غرار الدقة والموضوعية على مناهج أخرى كالمناهج الاستدلالية خاصة والتحليلية، ما يستدعي ضرورة التحلي بالكفاءة والمهارة العالية²⁴، كون أن التأكد من صحة الوثيقة التاريخية ومدى صحة نسبتها إلى صاحبها أمر صعب جداً لما تتعرض له الكثير من الوثائق من حشو وتزييف وإضافات دخيلة أو تحريف لأسباب كثيرة، وعليه من أهم أعمال الناقد التاريخي إحراز صحة انتساب الوثيقة وهذا لا يحصل دون متابعة دقيقة لأصول النقد التاريخي مثل الاستفادة من التجارب العلمية والدراسات التي سبقته بهذا الخصوص، وكذلك العلوم المساعدة في التاريخ، وينبغي عليه أيضاً الدراية بالعلوم الأخرى والاستعانة بأهل الخبرة في هذا المجال، بالإضافة إلى دراسة اللغة والأسلوب والمصطلحات والصياغة الخاصة بالفترة التي كُتبت فيها النص²⁵.

²² للتفصيل اطلع على كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص. 80-89.

²³ سوف نفضّل لاحقاً في هذه المصادر الأولية والثانوية، بالتحديد في المبحث الثاني من هذا المقال.

²⁴ كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص. 80.

²⁵ حسين علي جبر الساعدي، مرجع سابق، ص. 31.

- يجب أن تتوفر في الباحث أو المؤرخ ميزة الشك والنقد، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل رواية أو أي وثيقة أو نص دون درس أو فحص واستقراء، فقد بدأ التاريخ يتخذ فعلا صفة علمية منذ أن أخذ رجاله يشكون في الروايات التي نقلت إليهم. ثم إن الغاية التي يسعى الباحث أو المؤرخ لبلوغها في نقد هذه النصوص هو لتمييز صحيحها من زائفها وبالتالي يقبل الأول ويرفض الثاني، أما إذا اقتصر دوره على جرد الروايات فقط من الوثائق والعمل على نقلها دون غربلتها ونقدها فإنه يُعتبر مجرد ناسخ أو جامع للأخبار وليس بمؤرخ حقيقي²⁶.

المبحث الثاني: استرجاع الحقائق والتجارب التاريخية باستخدام المنهج التاريخي وكيفية الاستفادة منها

يسعى الباحث التاريخي إلى استرجاع الحقائق التاريخية بطريقة لا يجعلها تنتهك الظروف والحوادث بالاعتماد على خطوة جد مهمة لا يمكن الاستغناء عنها كونها جوهر هذا المنهج وما كان ليستمر تطبيقه من دونها، وهو جمع ونقد الوثائق العلمية المتعلقة بالحدث التاريخي المراد دراسته (المطلب الأول)، وبالتالي تفسيرها وعرضها بطريقة أمينة ليصبح هذا البحث التاريخي ذو أهمية يمكن الاستفادة منه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: جمع وتقييم الوثائق التاريخية كأهم خطوة في المنهج التاريخي لاسترجاع الحقائق والتجارب الماضية

بعد تحديد الباحث للموضوع أو المشكلة العلمية التاريخية²⁷ تأتي أهم خطوة في هذا المنهج وهي مرحلة جمع كافة الحقائق التي لها علاقة بهذه المشكلة عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار المتصلة بعناصر وأجزاء البحث محل الدراسة (الفرع الأول) والقيام بعملية نقد وتحليل هذه الوثائق والمصادر بطريقة علمية سليمة للتأكد من صحتها وصدقها (الفرع الثاني).

²⁶ عبد الله طه عبد الله السلمي، مرجع سابق، ص 82.

²⁷ مرحلة تحديد المشكلة أو الموضوع محل الدراسة هي المرحلة التي تتبناها كل أنواع المناهج دون استثناء، وهي الفكرة التي تقوم حولها التساؤلات الأمر الذي يدفعنا إلى تحريك عملية البحث العلمي وبالتالي استخراج الفرضيات العلمية التي تكون عبارة عن اجابة للاستفسارات والتساؤلات التي طرحناها سابقا، أما مرحلة جمع وحصر الوثائق هي مرحلة ينفرد بها المنهج التاريخي فقط. للتفصيل في مرحلة تحديد المشكلة والشروط الواجب توفرها، اطلع على فريجه حسن، مرجع سابق، ص 183، وكرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص 84.

الفرع الأول: عملية جمع وحصر الوثائق التاريخية

نظرا للأهمية البالغة لمرحلة جمع وحصر الوثائق، ولأهمية الدور الذي تقوم به الوثائق التاريخية في تكوين المنهج التاريخي أطلق عليه "منهج الوثائق"، كون أن جوهر المنهج يكمن في الوثائق التاريخية²⁸، فهذه الأخيرة التي تتعدد وتتوسع بتعدد أنواع التقسيمات المختلفة لهذه الوثائق تبعاً لاختلاف علماء وفلاسفة التاريخ ولاختلاف الزوايا والبؤر التي ينظر من خلالها إليها²⁹، لهذا كان علينا لزوماً شرح هذه الوثائق التاريخية³⁰ والتي تتمحور أساساً ما بين الوثائق والمصادر الأولية أو الأصلية والوثائق والمصادر الثانوية³¹.

أولاً: الوثائق والمصادر الأصلية

تتضمن المصادر الأولية أو الأصلية التي يعتمد عليها في المنهج التاريخي³² ما يلي:

– ما يدليه الأشخاص الذين لهم علاقة بالحادثة أو الواقعة التاريخية سواءً شاهدها بعيونهم أو سمعوها بأذانهم،

²⁸ فريجه حسن، مرجع سابق، ص 185.

²⁹ تخونني أسماء، مرجع سابق، ص 76.

³⁰ الوثيقة في المعنى اللغوي "وُثِّقَ بِهِ وَثْقَةٌ أَيْ ائْتَمَنَهُ وَالْوَثَاقَةُ مُصَدَّرُ الشَّيْءِ الْمُحْكَمِ الْوَثِيقِ وَالْوَثِيقَةُ فِي الْأَمْرِ أَحْكَامُهُ وَالْأَخْذُ بِالْثَّقَةِ"، كما تعني الوثيقة لغة الإدارة والدليل والبيّنة المكتوبة الصحيحة والقاطعة الدلالة. وتعني كلمة الوثيقة في اللغة اللاتينية البحث ومحاولة إيجاد الأدلة الكافية والممكنة والمتعلقة بحادث من حوادث التاريخ، أمّا المعنى الاصطلاحي للوثيقة فقد عرّفها المؤرخين في صياغات مختلفة منها "جمع الآثار التي حملتها أفكار البشر القدماء"، وكذا التعريف الذي يفيد أن الوثيقة "أن التاريخ يصنع بالوثائق المكتوبة، والوثائق أوسع من النص المكتوب لأنها تشمل كافة الوثائق والأدلة والمصادر والشواهد التاريخية سواءً كانت أصلية أو ثانوية، مكتوبة أو غير مكتوبة، رسمية أو غير رسمية، مادية أو غير مادية وهي التي تتضمن تسجيل لحوادث ووقائع تاريخية أو بعض أجزائها، يعتمد عليها الباحث في بحثه للوصول إلى الحقيقة العلمية التاريخية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة والبحث". اطلع في هذا الشأن على: فريجه حسين، مرجع سابق، ص 185-186.

³¹ إن المعلومات التي يتحصل عليها الباحث يمكن وصفها بالتنوع والتغير والشمولية، وهذه الصفة تفرض تعدد مصادر هذه المعلومات، ولهذه الأسباب اختلفت آراء المتخصصين في تحديد مصادر المعلومات، فأضحينا نجد العديد منها. للتفصيل، اطلع على: الطائي مصطفى حميد، خير ميلاد أبو بكر، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الاعلام والعلوم السياسية، طبعة أولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص 202-203. وللتفصيل في هذه المصادر بأنواعها المختلفة اطلع على فريجه حسين، مرجع سابق، ص 186-189.

³² المحمودي محمد سرحان علي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2015، ص 40.

- السجلات والآثار التي حفظت عمداً أو بدون عمد لنقل المعلومات م التي تكون إما مكتوبة أو مصورة، ومن النماذج عن السجلات نجد السجلات الرسمية كالوثائق التشريعية والقضائية أو التنفيذية كالقوانين والديساتير، والمواثيق والإحصاءات والسجلات المالية والتقارير السنوية وتقارير الأمن والحوادث وغيرها،
- السجلات الشخصية: كالسيرة الذاتية والمذكرات والوصايا والخطابات ومسودات الكتب والعقود³³، والتراث الشفوي، كالأساطير والحكايات الشعبية وذكريات شهود العيان عن الأحداث،
- السجلات المصورة والميكانيكية: مثل الأفلام والصور والنحت والرسم والطابع، أشرطة التسجيل، الأسطوانات وأشرطة الفيديو،
- المنشورات: التي تتضمن الصحف والسجلات والكتيبات الدورية والمقالات والأعمال الأدبية والفلسفية، والمطبوعات التي تشمل الكتب والشهادات،
- الآثار المادية كالمباني والأثاث والمعدات والآلات والأسلحة، ومن النماذج على هذه الآثار أيضاً نجد بقايا الهياكل العظمية،
- المخطوطات مثل كتابات الباحثين ورسوم أو مخطوطات الكتب أو المقالات قبل نشرها.

ثانياً: المصادر الثانوية

يقصد بالمصادر الثانوية تلك المصادر والمعلومات المأخوذة عن شخص لم يشهد الواقعة أو الحادثة مباشرة، بل نقلت له، وقيمة الوثيقة التاريخية هنا تكون أقل قيمة كلما تعدد وسطاء نقلها بسبب ما قد تتعرض لها من تشويه وحذف وتحريف أو حتى إضافة.

هذه المعلومات الثانوية يمكن الحصول عليها من المؤلفات والصحف والدوريات، أي كل المؤلفات التي تعالج موضوعات تاريخية في غير عصرها، وتكمن أهميتها في كونها أكثر ترتيباً وانتقائاً للمعرفة وتسمح للباحث بالمقارنة فيما بينها بالرغم من احتمالات التحيز الكبيرة الواردة فيها. لكنّها من جهة أخرى، كلما اعتمد الباحث على المصادر الثانوية أكثر ازدادت احتمالات عدم الدقة في بحثه³⁴.

³³ لمزيد من التفصيل عن هذه المصادر اطلع على: كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص 86.

³⁴ كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص.ص 86-87.

الفرع الثاني: عملية نقد الوثائق التاريخية

بعد أن يقوم الباحث بجمع معلوماته والوثائق اللازمة فهذا يعني أنه استطاع أن يحصر مادته العلمية، لهذا يجب عليه أن يتفحص تلك الوثائق بكل دقة لمعرفة الصحيح على الزيف والصواب عن الخطأ حتى يستطيع الوصول إلى حكم تاريخي سليم في بحثه، لهذا يتطلب على الباحث أن يخضع مادته التاريخية إلى نقد دقيق وصارم ولن يكون هذا النقد إلا بالاعتماد على النقد الداخلي (أولاً) والخارجي للوثيقة (ثانياً).

أولاً: النقد الخارجي للوثيقة التاريخية

النقد الخارجي للوثيقة هو التأكد من مدى صدق الوثيقة شكلياً، ويتحقق ذلك بإثارة عدة تساؤلات سنبينها في الآتي:

1: تعريف النقد الخارجي-مدى صدق الوثيقة-

الغرض من هذا النقد هو التأكد من مدى صدق الوثيقة التاريخية وصحة مصدرها، لهذا يتطلب على الباحث الوصول إلى تاريخ صدور هذه الوثيقة وسبب صدورها الحقيقي؟ وهل أن النسخة أصلية أم مستنسخة منها؟ وهل أن ذلك الاسم الذي دون على الوثيقة هو مؤلفها حقاً وهل هذا الاسم هو اسمه الحقيقي؟ أم هو اسم مُستعار؟. هذه من بين الأسئلة التي يمكن طرحها والتي تتعلق بشكل الوثيقة ومظهرها الخارجي³⁵.
ثم إن الإجابة على كل هذه الأسئلة يتطلب الأمر خبراء وباحثين متخصصين في المجال والبحث في أصول الوثيقة وأيضاً البحث عن الأدلة وتفحص كل عنصر بدقة كبيرة³⁶.

2: التساؤلات التي يجب إثارتها في عملية النقد الخارجي

للإجابة عن التساؤلات المثارة سابقاً في عملية النقد الخارجي، يتطلب الأمر إثارة عدة تساؤلات أخرى منها³⁷:

— هل أن لغة الوثيقة وخطها وأسلوبها تطابق أعمال المؤلف الأخرى؟ وحتى البحث في الفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟،

³⁵ المرجع نفسه، ص 88.

³⁶ لمزيد من التفصيل اطلع على: فريجه حسين، مرجع سابق، ص 189-190.

³⁷ كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص 88.

- هل هذه الوثيقة هي المسودة الأصلية، أم أنها نسخة منقولة عنها؟ وإذا كانت كذلك فهل هي تطابق الأصل كما هي حرفياً؟
- هل المؤلف كتب عن أشياء وأحداث وحتى عن أماكن لم يكن يستطيع أن يعرفها شخص آخر عاش في نفس عصره،
- في حالة ما إذا كانت الوثيقة غير مؤرخة أو المؤلف يكون مجهولاً، فهل توجد داخل الوثيقة أية دلائل قد تكشف عن أصولها؟
- ثم إن عملية الإجابة على كل هاته الأسئلة السابق ذكرها يتطلب على الباحث أن يتمتع بحسّ تاريخي قوي وثروة من المعرفة العامة والتاريخية، بالخصوص الإدراك الجيد وقوة الذكاء والمثابرة، والالمام باللغات الأجنبية والقديمة وحتى الاستعانة بمختصين في الميدان³⁸.

ثانياً: النقد الداخلي للوثيقة التاريخية

يُقصد بالنقد الداخلي التأكد من مدى صدق محتوى الوثيقة بطرح عدّة أسئلة سنبينها في الآتي:

1: تعريف النقد الداخلي-مدى صدق محتوى الوثيقة-

- بعد الانتهاء من النقد الخارجي يأتي النقد الداخلي للوثيقة الذي يركّز ويهتم بالبحث والتحقّق من المادة الموجودة ومدى صحتها وصدقها، أي البحث في فحوى ومحتوى الوثيقة وفي المعلومات التي تحتويها، لهذا فعلى الباحث الوصول إلى إجابات عن التساؤلات التي سي طرحها كما يلي:
- ما الذي يعنيه صاحب الوثيقة من كل كلمة وعبرة قالها؟ هل هذه الكلمات والعبارات يُمكن الوثوق بها؟ لهذا فإنّ تحديد معنى العبارات والمصطلحات في الوثيقة يتطلب معرفة واسعة في التاريخ وحتى طبيعة المجتمع، فكثيراً من الكلمات عبر التاريخ لا تحمل نفس المعنى في يومنا هذا، والباحث يجب أن يتمتع في الوثيقة وليس مجرد القراءة، كما أنّ معرفة السبب من وراء كتابة الوثيقة فإنّ ذلك يساعده كثيراً في تفسير معانيها وبأكثر دقة³⁹.

³⁸ كرو العزاوي رحيم يونس، مرجع سابق، ص88. ولمزيد من التفصيل عن النقد الخارجي اطلع على: بصال مالية، "منهج البحث التاريخي، التعريف، الخطوات، المزايا والعيوب"، مجلة دراسات، مجلد 11، عدد 2، جامعة بشار، 2022، ص.ص18-19.

³⁹ المرجع نفسه، ص89.

2: التساؤلات التي يجب إثارتها في عملية النقد الداخلي

على الباحث أن يثير بعض الأسئلة حتى يستطيع تفسير المعاني والعبارات الواردة في الوثيقة كما يلي⁴⁰:

- البحث في أهلية المؤلف، هل هو أهل للثقة؟ بالإضافة إلى إمكاناته ومكانته وسنّه ومدى تمتّعه بحسّ قويّ، وهل هو سليم الحواس؟
 - هل ما كتبه المؤلف بناء على ملاحظاته أو سمعها فقط؟ أم أنّها مادة علمية اقتبسها من الغير.
 - هل الباحث موضوعي في كتابته؟ مثل التعصّب ضدّ ديانة أو جنس أو حزب سياسي أو ضدّ أمة؟،
 - الظروف الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية أثناء كتابته الوثيقة، لأنّ ذلك قد يؤثر في تفسير المادة التاريخية كإهمال حقائق معيّنة أو إساءة تفسيرها،
 - ما هو الغرض من كتابة الوثيقة، هل لإرضاء جماعة أو لاستفزازها أو غير ذلك؟ ومدى وقوع المؤلف في تناقض مع نفسه عند عرض الأحداث؟ وهل من روايات أخرى ومن ملاحظين أكفاء، وهل تتفق مع رواية المؤلف؟
- وأخيراً وعلى العموم فإنّ كل من النقد الخارجي والداخلي يكمل أحدهما للآخر من أجل الوصول إلى حقيقة وصدق الوثيقة ودقّتها.

المطلب الثاني: كيفية الاستفادة من التجارب الماضية

كثيراً ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء من دون الرجوع إلى ماضيه، لأنّ الحياة المعاصرة هي امتداد للحياة السابقة، والباحث كثيراً ما يرجع إلى الماضي لدراسة الحوادث السابقة بهدف تحليل وتفسير حقائق المشكلات الإنسانية والاجتماعية التي تشكّل الحاضر⁴¹، مثل معرفة وفهم أصل القانون والنظم القانونية الحاضرة التي هي امتداد للنظم القديمة (الفرع الأول)، وفي هذا الصدد يُمكن لنا التطرّق إلى بعض من النماذج على ذلك وتبيان كيفية الاستفادة من هذه التجارب الماضية (الفرع الثاني).

⁴⁰ المرجع نفسه، ص.ص 89-90.

⁴¹ بوحوش عمار، مرجع سابق، ص 103.

الفرع الأول: فهم ومعرفة أصل القانون والنظم القانونية والاستفادة منها

بواسطة المنهج التاريخي استطعنا معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني بطريقة علمية صحيحة (أولاً)، كما أمكننا التعرف على الحقائق العلمية التاريخية بالنظم والأحكام والنظريات القانونية في ظل الحضارات القديمة (ثانياً).

أولاً: لمعرفة تاريخ وأصل القانون

إنّ مادة تاريخ القانون تتيح للباحث فرصة اكتشاف مراحل نشأته ومصادره ومادة التاريخ هي التي تبرز علاقة القانون بالثقافة السائدة زمن ظهورها وتعرّفنا بالمجتمع الذي شهد بروزها، بالتالي يُمكن القول أنّه رغم كون القانون علماً خاصاً بغاياته ومصطلحاته ومفاهيمه، إلّا أنّه ليس منعزلاً ومنغلقاً على نفسه، فهو يحمل عادات وأعراف البيئة التي تطوّر فيها كونه ثمرة تطوّر تاريخي طويل، وهذا ما أكّدت عليه المدرسة التاريخية التي ظهرت في القرن الثامن عشر التي جاءت كانتقاد ورد على المدرسة المثالية والتي ترى أن دراسة القانون في التاريخ تمثل السبيل الوحيد لإدراك سر ظهور القواعد القانونية وتفسير سبب وجودها، إذ يرى الفيلسوف "سافيني" الألماني أنّ التاريخ الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى معرفة حقيقية للوضع الحالية للقانون، والفيلسوف "جهينق" صاحب كتاب "روح القوانين الروماني" ومؤسس النظرية الاجتماعية لدراسة القانون⁴².

فالصراع والخلاف القائم بين فلاسفة القانون في البحث عن أصل القانون هو الذي ولّد عدّة مذاهب منها الشكلية والموضوعية بما فيها المثالية والواقعية⁴³، وهو الموضوع الذي يتمّ تدريسه لطلبة السنة أولى حقوق تحت عنوان مقياس "فلسفة القانون"⁴⁴، وطبعاً يعود الفضل في ذلك إلى استخدام المنهج التاريخي.

ثانياً: فهم أصل النظم القانونية

إنّ تطبيق المنهج التاريخي خاصة في الدراسات القانونية حقّق ازدهاراً واسعاً في معرفة أصول وتطوّر النظم القانونية تحقيقاً للفهم المتكامل لها، لما تؤديه من وظائف في وقتنا الحاضر لا تتحقّق إلّا بعد معرفة

⁴² الثعالبي عصام طوالي، مدخل عام إلى تاريخ القانون، النظم القانونية القديمة، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 6-7.

⁴³ للتفصيل في هذه المذاهب اطلع على كل من: بوعلي سعيد، فلسفة القانون، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2021، ص 7-6.

61. وفاضلي ادريس، الوجيز في فلسفة القانون، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 73-193.

⁴⁴ فلسفة القانون هي المادة التي تبحث في أصل وأساس القانون الوضعي ومعرفة تبرير وجوده وكيفية اكتسابه صفة الإلزام في الجماعة، إذن هي المادة العلمية التي تختص بمعالجة ودراسة موقف الفلسفة من الظواهر القانونية وشرح معانيها ومضامينها. يطلع في هذا الشأن كل من: فاضلي ادريس، مرجع سابق، ص 70. وبوعلي سعيد، مرجع سابق، ص 4.

نشأتها وتطورها، كون أنّ معظم الظواهر والأفكار والنظريات القانونية ترجع في جذورها وأصولها التاريخية إلى أعماق التاريخ البعيد⁴⁵.

في هذا السياق نجد دراسات تاريخية كثيرة ومؤلفات عديدة منها: "تاريخ القوانين" للدكتور محمود عبد المجيد المغربي الذي كان خطوة ومبادرة علمية هامة تسدّ ثغرة وتقيم صرخا جديدا لدراسة تاريخ الحقوق القديمة لا سيما تاريخ الحقوق الرومانية وتاريخ الشريعة الإسلامية، وكان إيماننا من الكاتب بأنّ استطلاع تاريخ المجتمعات القديمة والكشف عنها يُمكننا من فهم الحاضر فهما صحيحا، فالحاضر ما هو إلّا امتداد للماضي، وإنّ كل عصر من العصور يحمل في طياته أسباب التطور الذي نشهده في العصر التالي⁴⁶. وخير مثال على ذلك مقياس تاريخ النظم القانونية الذي يدرس لطلبة السنة أولى حقوق إذ يعود الفضل في اكتشافه إلى المنهج التاريخي.

الأكثر من ذلك فلا يتوقف دور المنهج التاريخي في البحث عن النظم القانونية فقط وانما لمعرفة أصل المصطلحات القانونية التي يعود أصلها واستعمالها إلى الحضارات القديمة، مثل مصطلح "قانون" من أصل يوناني (KANUN) أي "العصى المستقيمة"⁴⁷، ومصطلح "منهج" (Methode) من أصل يوناني أيضا (Methodos)، وتعني المتابعة أو السبيل، كلمة مشتقة من كلمة (ODES) التي تعني الطريق⁴⁸.

الفرع الثاني: نماذج عن كيفية الاستفادة من التجارب الماضية في مجال العلوم القانونية

يمكن لنا تقديم بعض الأمثلة عن كيفية الاستفادة من التجارب الماضية في مجال العلوم القانونية، مثل تأثر القانون الوضعي بحضارة بلاد الرافدين -قانون حمورابي- (أولا)، وبمذهب جمهور الفقهاء القائم على اعتبار القانون الطبيعي مجرد مصدر احتياطي (ثانيا)، بالإضافة إلى استعانة القاضي بالتجارب الماضية من أجل الفصل في النزاع (ثالثا).

⁴⁵ تخنوني أسماء، مرجع سابق، ص 82.

⁴⁶ نقلا عن تخنوني أسماء، مرجع سابق، ص 83.

⁴⁷ فاضلي ادرسي، مرجع سابق، ص 21.

⁴⁸ تخنوني أسماء، مرجع سابق، ص 21. وأيضا اطلع على إرزيل الكاهنة، سامية حساين، الدليل في المنهجية القانونية، دار كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 38.

أولاً: تأثير القانون الوضعي بحضارة بلاد الرافدين - قانون حمورابي -

يُعتبر قانون حمورابي أحد المدونات القانونية المكتشفة في بلاد الرافدين⁴⁹، تضم 280 مادة محتواه في 3600 سطر، وهي تتميز بشمولية أحكامها إذ تتضمن مختلف جوانب الحياة القانونية منها، التنظيم القضائي، الإجراءات والعقوبات، الممتلكات، بالإضافة للزواج والميراث، العقود والشركات.

تتفرد المدونة بأسلوبها العلمي الدقيق واجتنابها للأسلوب الشعري، كما تستخدم عبارات وصيغ في غاية الوضوح، وتُعتبر بمثابة أول نص تأسيسي لمبدأ الشريعة ونموذجاً ليس لقوانين العراق فقط وإنما للقانون في العالم القديم بأسره والأمر لم يتوقف على ذلك إذ يفترض بعض مؤرخي القانون أن قانون حمورابي ساهم كثيراً في تقرير عدد من المبادئ القانونية الحديثة مثل -مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق- ومبدأ حسن النية عند الوفاء بالالتزامات-⁵⁰.

ثانياً: التأثير بمذهب جمهور الفقهاء القائم على اعتبار القانون الطبيعي مصدر احتياطي للقانون الوضعي

جاء مذهب جمهور الفقهاء⁵¹ أو ما يسمى بمذهب القانون الطبيعي ذو المضمون المحدد، كرد على أنصار مدرسة القانون الطبيعي التقليدي التي ترى أن القانون الطبيعي هو المصدر الوحيد للقانون الوضعي، لكنها تعرضت إلى انتقادات شديدة ما أدى إلى تراجعها⁵².

ظهر هذا المذهب في بداية القرن العشرين بزعامة الفقيه "بلانيول" إذ حصر نطاق القانون الطبيعي في مجموعة من مبادئ عليا لا يمكن تغييرها كمبدأ احترام الغير، الالتزام بالوعد بالالتزام بالتعويض عن الضرر... إلخ وهي مبادئ مشتركة بين جميع الشعوب وخالدة على مر الزمان، وتُعتبر بمثابة موجّهات مثالية للعدل تفرض نفسها على العقول السوية، وبالتالي فالمذهب يدعم فكرة أن القانون الطبيعي لا يضع حلولاً لمشاكل الحياة وإنما يقتصر دوره على التوجيه نحو تحقيق العدل نظراً لما يتضمنه من مبادئ وأصول يستلهم

⁴⁹ تم اكتشاف اللوحة الحجرية لمدونة حمورابي في سنة 1901 بمدينة "سوز" الإيرانية إثر التنقيبات الفرنسية، وتعود إلى سنة 1770 في ظل حكم الملك حمورابي في بلاد ما بين النهرين بالعراق. للتفصيل في هذا الشأن اطلع على: عصام طوالي الثعالبي، مرجع سابق، ص 32-36.

⁵⁰ عصام طوالي الثعالبي، مرجع سابق، ص 35.

⁵¹ للتفصيل اطلع على: فاضلي ادريس، مرجع سابق، ص 155-156.

⁵² يتمثل مذهب القانون الطبيعي في وجود قواعد قانونية أعلى من القانون الوضعي خالدة ثابتة لا تتغير لا بتغير الزمان ولا المكان، فهي ليست من صنع الانسان أودعها الله في الكون ليكتشفها الإنسان. للتفصيل اطلع على فاضلي ادريس، مرجع سابق، ص 119.

منها المُشرع عند وضع القوانين، كما يقتدي بها القاضي عندما لا يجد في القانون الوضعي حلاً، بهذا يُعتبر القانون الطبيعي أساس القوانين الوضعية عند وجود نقص أو قصور⁵³.

وما نفهمه من هذا المذهب، أنّ مبادئ القانون الطبيعي مصدر احتياطي للقانون الوضعي وهو المبدأ الذي أخذت به أغلب التشريعات المعاصرة بما فيها المادة الأولى من القانون المدني الجزائري⁵⁴ بنصّها كما يلي "...فإذا لم يُوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة". فهذه المادة ليست إلا امتداداً لمذهب جمهور الفقهاء الذي ظهر في بداية القرن العشرين.

ثالثاً: استعانة القاضي بالتجارب والحقائق الماضية للفصل في النزاع

فكثيراً ما يلجأ القاضي إلى استخدام المنهج التاريخي لاسترجاع حقائق وتجارب ماضية من أجل الاستفادة منها أثناء بحثه عن حلّ للنزاع المعروض عليه، ويكون ذلك في الحالات الآتية⁵⁵:

- الوقوف على حقيقة النص القانوني في حالة غموض النص الواجب التطبيق على النزاع المعروض،
- تأصيل وتأكيد وإثبات هوية الوثائق القانونية التاريخية قبل إصدار الحكم، وبواسطة أدوات المنهج يقوم بنقد الوثيقة من الناحية الشكلية (الورق، الحبر، الخط، الامضاء، الختم ومصدر الوثيقة)، ثمّ من ناحية المضمون يستخرج الحقائق والأحكام.
- المنهج يقدم عوناً كبيراً للقاضي عندما تعرض عليه قضايا تتعلق بجرائم الحرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، فيضطرّ القاضي الرجوع إلى التاريخ ليتقصى مسببات الحوادث ومدى صدق الشهود اللذين عاشوا الحدث وما سجّله التاريخ في الصحف والكتب.

خاتمة

حقيقة يطّلع المنهج التاريخي بدور حيوي وأصيل في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية كونها تتمحور حول الأحداث والحقائق، فقد قدّم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكّدة للكشف عن هذه الحقائق العلمية التاريخية كما يلي:

⁵³ بوعلي سعيد، مرجع سابق، ص 44-45.

⁵⁴ أمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمّن القانون المدني، ج.ر.ج.ج عدد 78، صادر في 30 سبتمبر سنة 1975، (معدل ومتمم).

⁵⁵ تخونني أسماء، مرجع سابق، ص 85، 84.

- يهتم المنهج التاريخي بدراسة وقائع حدثت في الماضي ويتم تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها والتعلم منها ومعرفة مدى تأثيرها الواقع في وقتنا الحالي واستخلاص العبر منها،
- يقوم الباحث بدراسة الماضي لفهم الحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل، لأن الحياة المعاصرة ليست إلا امتداداً للحياة السابقة،
- من خلال المنهج يمكن حل مشكلات معاصرة على ضوء التجارب الماضية،
- المنهج التاريخي لا يبحث في الظواهر الإنسانية الماضية فقط، وإنما يسعى إلى إجراء مقارنات بين التشريعات والتنظيمات السائدة والمختلفة، ومقارنة القوانين ببعضها ليتسنى للمشرع الأخذ بأفضل النظم القانونية التي تخدم الحاضر وتقيد المستقبل،
- لتطبيق المنهج يشترط عدة اعتبارات وإجراءات يجب توفرها سواء ما يتعلق بعملية البحث أو بالباحث، لأن الدراسة التاريخية لا تتوقف على مجرد جمع الوثائق والمعلومات الماضية، وإنما ضرورة استخدام أسلوب النقد والتحليل للوثائق ما يستدعي الدقة والموضوعية والكفاءة العالية،
- ما يعاب على المنهج نسبية النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدامه، لأنه قد يتوصل الباحث إلى نتائج غير دقيقة أو حقائق دقيقة لكن قابلة للتغير بظهور مصادر جديدة،
- رغم ما يعترضه المنهج من عيوب يبقى دائماً أحد أهم المناهج والأدوات المستخدمة في معرفة الحقائق العلمية التاريخية، كونه الوحيد الذي يقوم بدراسة الظواهر المعاصرة بالتطرق لمسبباتها بالرجوع إلى الماضي لفهمها، هذا الماضي الذي يُعتبر أساساً لحركة التاريخ الحاضر والمستقبل.